

او غيرهما كالعضو والمنفعة فيتم مع وجوده سكت عن الزالة  
 الجاسنة وعبارة غيره ويحرم نظيره به الا وهو شامل للاستنجاء به  
 فيشتمى الجرح وهو ظاهر واما زالة الخفاضة عن المدن او الثوب  
 المتوقف عليها صحة الصلاة فالظاهر انها تحرم ايضا فيصلي اليه  
 ويبيد ولا يكلف الظاهر به بل يحرم النظر بالماوان قل ان علم او علم  
 وجود محتوم يحتاج اليه في العاقلة وان كبرت سمع مجوسا لغير  
 دابة مع مومنه انه يكلف الظاهر به ثم جمع وشربه للذابة فيجب ذلك لانها  
 لا تقاوم بخلاف الادس ومثلها غير المبر من صبي او مجنون لان حوله  
 لا يعرفون المستند بخلاف غيره وخرج بالمحتوم غيره الا ان يكون  
 الغير هو مالك المالا لان امره يقتل بنفسه ولا يحل له قتلها بفعل  
 كان اهدارم يزول باليقين كتركه الصلاة بشرطه لم يعد ان يكون  
 كالعاصي بغيره فلا يكون احق به الا ان تابحج وللعطشان  
 هذا التقدير يفيد الحصر فخرج محتاج الما للظاهرة والثوب للستر  
 فليس له ذلك بل يتم ويصلي عاريا من ماله اي غير العطشان  
 فان كان مالك الماعطشان لم يدر بل يضمن مقاتلة كافي ثم مره  
 بيد له اي الما ولا ضمان على العطشان لو اتقى صاحب المالا  
 كالصائل فاذا قتله فهو هدر وكغير العطشان احد من صاحبه لاجل  
 عطشان كذلك ولو حيوانا دخول وقت الصلاة ولو ظنا فقول  
 الم الاين ويشترط العلم بالوقت اي وخطئه قبل وقتة ولو نقل الفرا  
 قبله ومسح به الوجه بعده لم يصح اذا لم يوجد منه تجد يدينه نقل  
 قبل المصحح والاصح كما يوجد ما ذكره فيما لو احدث بين النقل والمسح  
 ولو شك هل نقل قبل الوقت او فيه لم يصح وان صادف انه نقل فيه  
 ويجوز تاخير الصلاة عند التيمم في الوقت الكثر من قدر الحاجة فيصلي به  
 وان خرج الوقت بخلاف ظهره واما الحد لحد الحد بخلاف التيمم  
 له اي الموقت فيه اي في وقتة ولو قبل الاتيان بشرطه اي الموقت

الوقت

قبل

قبل زوال الخفاضة منه التيمم قبل الاستنجاء فلا يصح بخلاف الوضوء يصح  
 لقوته وضعف التيمم والا اي لو كان عدم صحة التيمم قبل ازالة الخفاضة  
 لكون زوالها شرطا في الصلاة لما صح اي لم يصح التيمم الا اذا صلح  
 انا يتوقف على ازالة الخفاضة عن المدن خاصة للتيمم بها مع ضعف  
 بخلافها اذا كانت على الثوب او المكان فلا يصح واعلم انه لا يصح التيمم  
 قبل ازالة الخفاضة سواتيمه لما يتوقف عليه صحته على ازالة الخفاضة  
 كالصلاة ام لا كسر المصحف على المعتد بخلاف الما قال يصح التيمم لما لا  
 يتوقف على ازالة الخفاضة قبل زوالها ووقت العذر في التيمم للظهور  
 الظاهر اذا الاد جمع التيمم وللثبات وقت المغرب كذا فلو لم يصل حتى  
 حتى دخل وقت العصر او العشاء وجب عليه تيمم اخر لبطان تيممها  
 لانه اغنا استباحها بوصف كونها مجموعة وقد فات هذا الوصف  
 فوصل تيممها كما عرف فلا يصح ان يصلي به نفلا اي بخلاف ما لو تم لغا  
 فلم يصلها حتى دخل وقت حاضرة قوله ان يصل الحاضر تيممها ولو بلغ  
 به لوقال لنا شخص صل صلاة تيمم نوي به استباحة غيره ما قبل  
 وقتها والفرق انه في الصورة ان البقة تيمم في غير وقتها الحقيقي  
 بخلاف هذه الصورة وعبارة التيمم بالجملة قال النووي ويمكن الفرق  
 بانه ثمة استباح مانوي فاستباح غيره بدلا وهذا يستباح مانوي على  
 الصفة التي نوي فلم يستبح غيره اه قال واما الما لاد الجمع تاخير التيمم  
 للظاهر في وقتة فانه يصح بخلاف تيمم فيه العصر في هذه الحالة لانه لم  
 تيمم له في وقتة ولا وقت متبوعه بانقضاء العمل الواجب او بدله  
 وهو التيمم وان لم يكن اذا اراد ايقاع الا وهو قيد عدم صحة التيمم  
 فيه اي لا يصح ان تيمم للنقل المطلق وقت الكراهة بنية ان يصلي فيه وقتا  
 قبله اي الكنية فتصح مانوي تيمم فيه ليجل بعده فلا يضر كذا الواطلي  
 والغال يلزم عليه التيمم قبل دخول الوقت لان النقل المطلق لا وقت له  
 طلب الما هو يفتح اللام وتكفي واعلم ان الطلب لا يجبا بشرطه ان لا

سنة

بينة

مقوله ولا تلبس بالادس جمع التيمم

بالتيمم في وقت الصلاة